

فلا يتوقن الا وانتم مسلمون ان المراد بالدين دين الاسلام الذي هو صفة الاولاد  
ويمكن ههنا ان المراد بالاسلام التوجه والاذعان بالاحكام كما ذكره شرح  
الكشاف وغيرها والتصرف ليس محققا بل بالاضافة الى دين اليهود والنصارى  
وسائر اهل الشرك فان كبره وقالوا غير ان الله والنصارى ليس ان الله فلا  
اشكلا ثم قال كان الله تعالى لا يصفوا معاصدها كما لا يفتي عليه الصلاة  
والسلام ههنا بيننا الى سوء الصراطين لا يمكن استقصاها في ثمة قرن بتجديده  
بالصلوة والسلام بتجديده سبحانه وتعالى امتثال الامره وقضاء بعض حقه قوله  
اعلم ان ان التسليم بالتوجه يقضي بمصاحبة الذكر والاشارة الى الحكم الذي هو  
الوجودي لما قرآن القرآن في النظم موجب القرآن في الحكم عند الشافية والارواح  
معلول يكون عليه الصلاة والسلام ذامنا علينا كثيرة ههنا بيننا الى بعض نعم الله تعالى  
وهو الصراط المستقيم كما اشار اليه بقوله في ثمة قرن الى اخره والثاني معلول بغير  
قتلى اشار اليه بقوله امتثال الامره وادليل قتلى اشار اليه بقوله وقضاء بعض حقه  
ثم ان ضميره امره ههنا شبهه قال تعالى صلوا عليه وسلموا تسليما وضميره ههنا للرسول  
عليه الصلاة والسلام ولما قلنا لك لوضوح المقصود ثم قال وقوله باهم معجرات و  
اظهر الدلائل اشارة الى وثاقب الحج الدائرة على نبوته وادفائها وتما كانت الامور بخاتمة  
المعروفه والتجديده بغيره بغير الناس عن مثلها وليلا مرشد الى النبوة من حيث الامعان  
كان كل ما هو اهمه الامعان اظهره الدلائل فلهذا لا يتعدى قوله في معنى هذه الكلام كون  
الواو في اظهر الدلائل لعطف صفة على اخرى فتفيد التقابيل بين الصفتين الداليتين فلهذا  
قوله الى الملك النعم وان الهمام وليث الكتيبة في الزودهم والزوق بين هذا وبين  
سيفلده في الابهام من ان الكتاب اهر المعجرات والمخزوه وان كان ذلك ايضا في هذا  
القبول هو ان المراد بالمعجرات ههنا ههنا المتناو والمعجرات سائر الانبياء وبابها  
معجرات نبينا صلى الله عليه وسلم والمراد بها ههنا معجرات نبينا عليه الصلاة والسلام  
على الظاهر وبابها القرآن وايضا الدلائل ههنا دلائل النبوة وههنا دلائل الاحكام

بلى

وان كان فيه شيء سيبين ان شاء الله تعالى وعلى الاعتبارين اهر المعجرات واظهر الدلائل  
متحدان بالذات ثم قال وقد سزاها ههنا في اهرها موضوعها الخواص كما انه اعتد بالدين  
تركه التبرع باسمه الشريف صلى الله عليه وسلم ووجه الزيادة ان اهرها الموضوع يقيد  
فخلفته لما ذكره في علم المعاني ان اراد المسنة به موصولا يقيد فخامته وظهر ان فخامته  
الموصوف يقيد بزيادة في فخامة الصفة فلذا العلم المقارن بشرف النفس  
اعظم من العلم المقارن بدناؤه ثم قال واما تنسبت النعم اليه فلان معنى  
الجمع ههنا كوقع قوله وذلك لان مقتضا هذا المقام بيان انه تعالى جمع في الالهام  
تلك النعم العظام بخلاف الصفات المذكورة في التفصيلا لان مقتضى ذلك المقام  
الذم ان باستقلال كل على حدة صفة فلا خلاف لا يخفى على من له ذوق ثم قال واظهر دلائل  
الاحكام ههنا لم يختلف فيه لغاية اظهره قوله في النور اهتلال في المنقول اشكلا  
اما الاول فلان الابهام لم يرد باله دلائل دلائل الاحكام ليعتقد اليه دلائل النبوة  
معنى المعجرات كما سبقت ههنا قال فقوله باهم المعجرات واظهر الدلائل اشارة  
الى الكتاب لانه اغلب المعجرات واظهرها ثم قال وفي قوله اظهر الدلائل ايهام  
انه اظهر دلائل الاحكام لان كونه دليلا بلوغ من الظهور الى حيث لم يختلف فيه  
اصلا بخلاف باقى الدلائل فجمع الموجود في العبارة مع وما وجوه المذكور بقرينة  
الايهام محققا تعسف ظاهر واما الثاني فلان السنة ايضا لم يختلف فيها و  
انما وقع الخلاف في الاجماع والقياس على ما هو المشهور وفي الكتب مستطير  
ثم قال واما القياس فحيث كان في حال التلاوة وظهر الحكم لم يزد له ذكر الخواص  
يرد على ظاهره انه ان اراد بالزيادة بالذكر التبرع باسمه فلا وجه لادفائه  
في الكل وان اراد به ذكر ما يستفاد منه في الجملة فكذا لان من كان اصلا  
لللاجماع فهو اهل للقياس فذكر ما يفيد ذكر ما يفيد ايضا ويمكن ان يرفع  
بالتأخير الثاني ونقول ذكر ما يفيد ليس ذكر ما يفيد لان قوله ويندرج فيه  
بعض ما وقع فيه النزاع فلو ما فصله الابهام ههنا حيث قال وقوله وعلى الدلائل الظهورين